الانتخابات النيابية الأردنية لعام (٢٠٢٤) والتحديث السياسي (مشاركة الشباب والمرأة أنموذجاً)

الباحث: جميل نواف غدايره – قيد التسجيل بالدكتوراه في كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق.

الملخص

يستمر في الوقت الحالي محاولات إدماج المرأة والشباب في المجالس البرلمانية في المنطقة العربية ككل، وتفعيل أوسع لدورهما في المجالات السياسية والاقتصادية والمدنية، لم تسجل لغاية اللحظة تغيّرات ملحوظة من ناحية توسيع مشاركتهما في مواقع صنع القرار السياسي، رغم ارتفاع نسبة حضور المرأة العربية في البرلمان؛ لذلك هدف البحث إلى تعرُّف اثر منظومة التحديث السياسي على مستوى مشاركة الشباب والمرأة في الانتخابات النيابية الأردنية لعام (٢٠٢٤) ، والكشف عن التجربة الانتخابية الجديدة في الأردن عام (٢٠٢٤)وقدرتها على تمكين الشباب والمراة من المشاركة في صناعة القرار على المستوى الوطني الاردني ، وعرض واقع مشاركة النساء والشباب في الانتخابات الأردنية لسنة (٢٠٢٤م)، وتعرُّف قضايا المرأة في الانتخابات ورؤية الشباب لمدى التعبير عنها.

واعتمد البحث على المنهج الوصفي، وأظهرت النتائج البحث: ركز قانون الانتخاب عام (٢٠٢٤م) على زيادة مشاركة الشباب والمرأة، فاشترط على أن تكون امرأتان على الأقل ضمن المقاعد الستة الأولى، وشاب تحت (٣٥) عاماً ضمن المقاعد الخمسة الأولى لكل قائمة حزبية مترشحة، هذا إضافة إلى أن لا تقل نسبة الشباب والنساء من مؤسسي الحزب عن (٢٠%) لكل منهما لإعطائهما دور أكبر.

الانتخابات البرلمانية في الأردن هذا العام تميزت أيضا بزيادة ملحوظة في نسبة تمثيل المرأة، حيث حصلت (٢٧) سيدة على مقاعد في المجلس، بزيادة قدرها (١٢) مقعداً وبنسبة (٨٠%) مقارنة بالمجلس السابق، حيث كان عددهن (١٥) فقط. وكانت حصة الشباب (أقل من ٣٥ عاماً) في المجلس السابق (١٥) مقعداً. وشهدت المنظومة القانونية الجديدة لانتخاب البرلمان العشرين بالأردن تغييرات ملحوظة أبرزها، بحسب الهيئة المستقلة للانتخاب، أن نسبة المرشحات في انتخابات (٢٠٢٤) ارتفعت إلى (٢٤%) مقارنة مع (٢١%) في انتخابات (٢٠٢٠م).

الكلمات المفتاحية: الانتخابات النيابية، التحديث السياسي، مشاركة الشباب، مشاركة المرأة.

Jordanian Parliamentary Elections for the Year (2024) and Political Modernization (Youth and Women Participation as a Model)

Abstract

Attempts are currently underway to integrate women and youth into parliamentary councils in the Arab region as a whole, and to further activate their role in the political, economic and civil fields. No noticeable changes have been recorded so far in terms of expanding their participation in political decision-making positions, despite the high percentage of Arab women's presence in parliament. Therefore, the research aims to identify the impact of the political modernization system on the level of youth and women's participation in the Jordanian parliamentary elections for the year (2024), and to reveal the new electoral experience in Jordan for the year (2024) and its ability to empower youth and women to participate in decision-making at the national Jordanian level, and to present the reality of women's and youth's participation in the Jordanian elections for the year (2024 AD), and to identify women's issues in the elections and the youth's vision of the extent of their expression. The research relied on the descriptive approach, and the research results showed: The election law in (2024 AD) focused on increasing the participation of youth and women, stipulating that at least two women be among the first six seats, and a young man under (35) years old among the first five seats for each party list candidate, in addition to the percentage of youth and women among party founders not being less than (20%) for each of them to give them a greater role. The parliamentary elections in Jordan this year were also characterized by a significant increase in the percentage of women's representation, as (27) women obtained seats in the council, an increase of (12) seats and a percentage of (80%) compared to the previous council, where their number was only (15). The share of youth (under 35 years old) in the previous council was (15) seats. The new legal system for electing the twentieth parliament in Jordan witnessed significant changes, the most prominent of which, according to the Independent Election Commission, is that the percentage of female candidates in the (2024) elections increased to (24%) compared to (21%) in the (2020) elections.

Keywords: Parliamentary elections, political modernization, youth participation, women's participation.

أولاً: مقدمة:

يعدُّ تناول مكانة المرأة والشباب ومدى مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية وممارسة الشأن العام في المملكة الأردنية الهاشمية اليوم جزءاً من عملية بحثية شاملة حول المجتمع الأردني، وعندما نقول– مجتمع أردني– خصوصا وان الدراسات الاحصائية تشير الى ان الاغلبية العظمى من المجتمع الاردني هم من فئة الشباب ، والمرأة وهنا فإننا نستحضر في الذهن تركيبة اجتماعية معقدة تتضافر فيها العديد من العناصر التي اعتادت السسيولوجيا أن تسميها تقليدية، أو بنى أصيلة مع العناصر التي اعتادت أن تسميها حديثة أو متطورة، إذاً كيف نقارب وضع المرأة من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية ونحن على صعيد البنى الاجتماعية أمام مفارقة مذهلة، والمطلوب بحث وضع المرأة والشباب اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وصحياً ضمن النظام الاجتماعي العام ، الذي يقوم على التراتبية الاجتماعية الحادة، مضافاً إليهاعدم تمكين المرأة والشباب من المشاركة الحقيقية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث مازالت بعض المجتمعات تحصر دور المرأة والشباب بادوار نمطية، وقد حدد الدستور الاردني، الحقوق العامة للمواطنيين بما فيها الحقوق السياسية واكد على ان المواطنيين ذكوراً وإناثاً متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات، وبالرغم من ان الاردن خطا خطوات واسعة في مجال تمكين المراة والشباب سياسيا واقتصادايا واجتماعيا وغيرها الا انه ما يزال هناك فجوة بحاجة الى الكثير من العمل لاعطاء الشباب والمرظاة ادوارهم الحقيقية.

وتفعيل إمكاناتها في ممارسة اتخاذ القرار، وباعتبار أنَّ المرأة والشباب عنصران مهمان في عملية التنمية والمشاركة في الحياة السياسية والتي تنعكس إيجاباً على المستوى المعيشي، وإذا ما أريد لهذا العنصران أن يكونان فعالان فلا بد أن تتوافر للمرأة والشباب معطيات أساسية تمكنهما من المساهمة الإيجابية في حركة التنمية والمشاركة السياسية وتوجيههاو يؤدي الشباب والنساء أدواراً مختلفة ومميزة عبر التاريخ الأردني الحديث سواء أكان ذلك من خلال المساهمة الكبرى في العملية الاقتصادية والسياسية.

وفي هذا الصدد يرى الباحث أن ما نشهده اليوم من تطور في مشاركة المرأة والشباب في الحياة السياسية من خلال وصولهم الى قبة البرلمان بعد ان تم تأطير ذلك قانونيا من خلال قانوني الانتخاب والاحزاب والتي جاءت السياسي والاقتصادي والاداري من مئة شخصية وطنية،بهدف التأطير العملي لحياة سياسية واقتصادية وادارية تتواءم مع مطالب الشعب الاردني وتحقق

طموحاته وتعالج اوجه القصور اينما وجدت . ولم تقتصر العملية في استبعاد الشباب والنساء من المشاركة السياسية لدى المؤسسات الأردنية.

وقد ألزم قانون الاحزاب الاردني النافذ بأن يكون للشباب للمرأة حصتهم في كافة المواقع القيادية في الحزب كما جاء قانون الانتخاب ليفرض حصص للمراة وللشباب في القوائم الانتخابية، إنَّ تموضع الأحزاب الأردنية وفقاً للضرورات السياسية في قانوني الانتخاب والأحزاب الجديدين جاء على مرحلتين، الأولى تصويب أوضاع الأحزاب وفقاً للقانون الذي يقتضي بالضرورة أن تكون نسبة النساء للأعضاء المؤسسين للحزب ٢٠ بالمئة من النساء، و٢٠ بالمئة من الشباب؛ وبالتالي كان استقطاب الأحزاب للنساء مسألة مهمة وضرورية ولا بديل لها وفقاً للقانون. وبذلك أصبح وصول المراة والشباب واقعاً مفروضاً بحكم القانون كثمرة من ثمار التحديث السياسي الذي بدء العمل به في العام ٢٠٢١بتشكيل لجنة ملكية للتحديث.

ثانياً: مشكلة البحث:

برزت قضايا المرأة والشباب في العديد من المؤتمرات الدولية خاصةً المؤتمر الدولي الرابع الذي عقد في (بيجين) في عام (١٩٩٥) ليقدم إطاراً جديداً لمناقشة قضايا المرأة والشباب وضرورة مشاركتها بشكل فعَّال وزناً كبيراً [١].

لذلك برز التزام سياسي وقانوني وتشريعي من الحكومات العربية لإنشاء مؤسسات وآليات مؤسساتية في الإدارات الحكومية تعنى بشؤون المرأة والشباب، حيث عملت هذه المنظمات والهيئات على إبراز حقوقها مثلاً فيما يتعلق بالاقتراع والترشيح وانتخاب السلطة التشريعية والمحلية والبلدية، من خلال ذلك يلاحظ أن مشاركة المرأة والشباب في الحياة السياسية أصبحت تمثّل إحدى أهم متغيرات مفهوم (تمكين المرأة الجنساني)* [٢].

بالتالي لا يمكن اعتبار قضية المرأة والشباب قضيةٍ خاصةٍ، بل هي قضية مجتمعية تتصل بمستوى التقدم الاجتماعي الكائن تتأثر وتؤثر فيه، من خلال علاقة جدلية متميزة، كما وأن المسألة ليست مجرد مساواة قانونية شكلية مثل منحها حرية التعليم والعمل لأن المشكلة هي وعي

[1] - UNDP. (2005). **arap human development report**, *p 12.*

* - الذي يقيس انعدام المساواة بين الجنسين من حيث الفرص المتاحة والقدرات ويعبر عن هذه المشاركة السياسية بالنسب المئوية لحصة كل من المرأة والرجل في المقاعد البرلمانية.

[٢] - منظمة العمل العربية. (٢٠٠٧). **تقرير عن نتائج أعمال الدورة السادسة للجنة شؤون عمل المرأة العربية.** عمان، ١٠-١٢ تموز، ص٢.

المرأة بإنسانيتها ووعي الشباب بدورهم. وإذا كان عنوان المرحلة الراهنة مازال ينصب على قضية التنمية، فالتنمية لاتعني تطوير المستوى المادي فقط بل تعني بنفس الوقت تحرير الإنسان ليمارس حريته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإلا لن تكون هناك عملية تنمية بشرية، والإنسان المقصود هنا هو الرجل والمرأة فالوعي بإنسانية المرأة من قبل الرجل والمرأة معاً هي الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح [٣].

وفي الوقت الذي تستمر فيه محاولات إدماج المرأة والشباب في المجالس البرلمانية في المنطقة العربية ككل، وتفعيل أوسع لدورهما في المجالات السياسية والاقتصادية والمدنية، لم تسجل لغاية اللحظة تغيّرات ملحوظة من ناحية توسيع مشاركتهما في مواقع صنع القرار السياسي، رغم ارتفاع نسبة حضور المرأة العربية في البرلمان لـ(١٨%)، منذ تبني ١١ دولة من أصل ٢٢ دولة من الأعضاء في جامعة الدول العربية نظام الكوتا النسائية عام (٢٠٠٠).

حققت المرأة الأردنية مكتسبات سياسية وتشريعية من خلال قانوني الانتخاب والأحزاب اللذين جرى إقرارهما العام (٢٠٢٢)، ما أحدث نقلة نوعية في مسار تحديث الحياة السياسية والحزبية والبرلمانية للدولة الأردنية، تضمن حضوراً نسائياً قوياً، كماً ونوعاً، في المشهد السياسي الأردني.

وتمثلت أبرز المكتسبات التي حازت عليها المرأة في مسار التحديث السياسي الأردني، بتخصيص مقعد واحد للمرأة على مسار(الكوتا) في كل دائرة انتخابية محلية بموجب قانون الانتخاب الجديد، والبالغ عددها ١٨ دائرة، في حين اشترط القانون في قوائم المترشحة للدائرة الانتخابية العامة، المخصص لها (٤١) مقعداً، ووجود امرأة واحدة على الأقل ضمن المترشحين الثلاثة الأوائل، وكذلك ضمن المترشحين الثلاثة التالين في القائمة المشكلة.

كما اشترط القانون وجود شاب أو شابة (يقل العمر عن ٣٥ سنة) ضمن أول ٥ مترشحين في القائمة الحزبية المترشحة للدائرة العامة، وأعطى القانون للمرأة حق اختيار مسار الترشح الخاص بها، إما على المقاعد المخصصة للنساء (الكوتا) أو مسار التنافس الحر؛ ما يساعد المرأة على الترشح ضمن القوائم المحلية. وتزداد الفرص النسائية بالتزامن مع زيادة نسبة المقاعد المخصصة للأحزاب، التي ستكون بالتدريج على مدار السنوات العشر المقبلة من (٣٠ إلى ٥٠%)؛ وصولاً إلى (٦٥%) على الأقل؛ الأمر الذي يعزز الفرص أمام النساء خصوصاً الحزبيات في التنافس في الانتخابات البرلمانية.

[٣] - كلثوم، هويدا؛ نورغو، سميرة. (٢٠٠٠). **معوقات تمكين المرأة العربية السورية وتقدمها**. ورقة عمل، دمشق، سورية، ص٢١.

وألزمت الفقرة (ي) من المادة (١٥) من قانون الأحزاب "ضمان حق منتسبيه من فئتي المرأة والشباب تولي المواقع القيادية فيه، واستقطاب الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم واستثمار طاقاتهم في خدمة أهداف الحزب وتوفير الترتيبات والمرافق التيسيرية وإمكانية الوصول لممارسة الأنشطة".

في حين تنص الفقرة (هـ) من المادة ٢٥ في القانون ذاته على أنه "على الحزب تمكين المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة من الاستفادة من موارد الحزب المتوافرة بشكل عادل ومتكافئ أثناء الحملات الانتخابية".وقد اظهرت احصائيات الهيئة المستقلة للانتخاب زيادة ملحوظة في اعداد الكترشحات والمترشحين من الشباب للانتخابات النيابية الاخيرة والتي اجريت في يوم ١٠ أيلول/ سبتمبر (٢٠٢٤)، وسط دعوات مستمرة نحو ضرورة التوسع في التحفيز السياسي للمرأة والشباب في الانتخابات، ورفع الوعي بأهمية مشاركتهم كأولوية لتحقيق العدالة الاجتماعية، فضلاً عن التأكيد على أهمية الحركة النسائية ودورها في تعزيز وصول المرأة الكفؤة الجديرة إلى البرلمان.

وعلى صعيد مشاركة الشباب في الانتخابات، قدم القانون الجديد ما يمكن اعتبارها حوافز تشريعية لحث الشباب على المشاركة ليس فقط بصفة ناخبين وإنما بصفة مترشحين أيضاً، حيث خفض القانون سن الترشح إلى ٢٥ سنة بدلاً عن ٣٥، وضمان حق الانتساب للأحزاب وتولي مواقع قيادية فيها دونما خوف من المسائلة، وذلك وفقاً للمادة الرابعة من القانون حيث يمنع "مساءلة أي شخص بسبب انتمائه الحزبي". فالمشكلة تتجسد من خلال مايقوده الربط الواقعي بين التنمية ومشاركة المرأة والشباب في الحياة العامة إلى طرح العديد من التساؤلات حول طرفاً أساسياً في عملية التنمية السياسية، إنها مسألة تمكين المرأة والشباب اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. ولذا يمكن تحديد مشكلة البحث بالسؤال التالي: **. ما مستوى مشاركة الشباب والمرأة في الانتخابات النيابية الأردنية لعام (٢٠٢٤) والتحديث السياسي؟**

ثالثاً: أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث في النقاط التالية:

١- قد تفيد نتائج البحث الحالي العاملات في المؤسسات الحكومية، من خلال تسليط الضوء على الوظائف الواجب القيام بها بحيث تأتي مواكبة لخطط التنمية المجتمعية والسياسية والاقتصادية في الأردن، ومواكبة لتطورات العمل السياسي.

٢- يعد التعريف بتمكين المرأة والسباب سياسياً ضرورة مهمة لارتباطهم بعملية التنمية السياسية بأنواعها المختلفة، وتزداد أهمية ذلك كون الدراسة تجري في جزء من المملكة الهاشمية الأردنية، حيث تسلط عليها الأضواء لتحقيق التنمية السياسية بشكل أفضل.

٣- – يمثّل البحث استجابة لحاجة ماسة ومشكلة واقعية يُعاني منها الشباب والمرأة في المجتمع العربي عامةً، والمجتمع الأردني خاصةً للتغلُّل على التحدّيات التي تُعيق تمكين دور المرأة ودور الشباب في العملية السياسية.

رابعاً: أهداف البحث: يمكن تحديد أهداف البحث على النحو التالي:

١- تعرف مستوى مشاركة الشباب والمرأة في الانتخابات النيابية الأردنية لعام (٢٠٢٤) والتحديث السياسي.

٢- الكشف عن التجربة الانتخابية الجديدة في الأردن عام (٢٠٢٤).

٣- عرض واقع مشاركة النساء والشباب في الانتخابات الأردنية لسنة (٢٠٢٤م).

٤- تعرُّف قضايا المرأة في الانتخابات ورؤية الشباب لمدى التعبير عنها.

٥- تعرُّف كيف اثرت مخرجات لجنة التحديث السياسي على رفع نسبة مشاركة الشباب والمرأة في الانتخابات النيابية الاردنية (٢٠٢٤) ترشحاً وانتخاباً.

خامساً: أسئلة البحث: يسعى البحث إلى الإجابة عن السؤال الآتي:

١- ما مستوى مشاركة الشباب والمرأة في الانتخابات النيابية الأردنية لعام (٢٠٢٤) والتحديث السياسي؟

٢- ما واقع التجربة الانتخابية الجديدة في الأردن عام (٢٠٢٤)؟

٣- ما واقع مشاركة النساء والشباب في الانتخابات الأردنية لسنة (٢٠٢٤م)؟

٤- ما أبرز قضايا المرأة في الانتخابات ورؤية الشباب لمدى التعبير عنها؟

٥- كيف أثرت مخرجات لجنة التحديث السياسي على رفع نسبة مشاركة الشباب والمرأة في الانتخابات النيابية الاردنية (٢٠٢٤) ترشحاً وانتخاباً؟

سادساً: حدود البحث:

١- **الحدود البشرية:** تضم مشاركة المرأة والشباب في الانتخابات الأردنية لسنة (٢٠٢٤م).

٢- **الحدود المكانية:** تم في المملكة الأردنية الهاشمية.

٣- **الحدود الزمنية:** الانتخابات الأردنية لسنة (٢٠٢٤م).

سابعاً: مصطلحات البحث والتعريفات الإجرائية:

- **مشاركة المرأة سياسياً:** إحساس المرأة بقيمتها وحقها بتحديد خياراتها بعد أن تمنح لها هذه الخيارات وحقها في الوصول إلى الفرص والموارد، وحقها في الوصول إلى ضبط سير حياتها وقدرتها على التأثير وعلى التغيير الاجتماعي لخلق وضع اجتماعي واقتصادي وسياسي أكثر سوية وطنياً وعالمياً [٤].
- **المشاركة السياسية للشباب:** يقصد به الدفع بالمشاركة الفاعلة للشباب في دوائر صنع القرار، عن طريق توسيع نطاق الفرص والبدائل المتاحة لها، والقدرة على الوصول إلى المراكز التي تؤثر في السياسات والمؤسسات البرلمانية وحصّة الشباب في هذه المؤسسات [٥].
- **لجنة الملكية للتحديث السياسي :** لجنة ملكية مكونة من ٩٢شخصية، شكلت بهدف العمل على بناء النموذج الديمقراطي الأردني المطلوب، تحديث وطني شامل ومتكامل يشتمل على التحديث والتطوير الاقتصادي، والتحديث والتطوير الإداري والقضائي، وصولا إلى تحديث المجتمع في أنساقه الثقافية والاجتماعية المتعددة. ووضعت اللجنة الشمولية والتكامل في التحديث السياسي بدائرتين أساسيتين؛ تتمثل الأولى في البيئة الداخلية للتحديث السياسي بما تنطوي عليه من تحولات وعمليات تمس التشريعات وبنى المؤسسات وما يتصل بها من حريات عامة ومنظومة حقوق الإنسان، أما الدائرة الثانية فهي البيئة العامة الأشمل التي تعنى بالتحديث الاقتصادي والتحديث الإداري والقضائي وصولا إلى تحديث المجتمع.

ثامناً: منهج البحث:

[٤] - عبد الخالق، خالد علي وآخرون. (٢٠٠٥). **المرأة العربية في المواجهة النضالية والمشاركة العامة**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٣٩.

[5] - Marjiti, Sugata and S. Maiti, Dibyendu, (2004), **Globalization, Reform and the Informal Sector, Research Paper, this study was presented at the EGD-WIEDEAR conference on unlocking human potential.** linking the informal and formal sectors in Helsinki, September, p 31.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول "وصف طبيعة الظاهرة موضع البحث، فالمنهج الوصفي التحليلي يساعد على تفسير الظواهر التربوية الموجودة، كما يفسر العلاقات بين هذه الظواهر"، يضاف إلى ذلك أنه يساعد الباحث في الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول هذه الظواهر استناداً إلى حقائق الواقع، وتعد الأبحاث الوصفية أكثر من مشروع لجمع معلومات فهي تصف وتحلل وتقيس وتُقيم وتفسر [٦].

تاسعاً: دراسات سابقة:

تمَّ عرض الدراسات السابقة الشبيهة في بعض جوانبها بالبحث الحالي، سيَّما تلك التي عملت على البحث في واقع مشاركة المرأة والشباب في العملية السياسية، بما في ذلك الدراسات السابقة العربية والأجنبية، إذ تم ترتيب تلك الدراسات السابقة بحسب السرد الزمني لها من الأقدم إلى الأحدث، وأخيراً تم بيان مكانة الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة من حيث الاتفاق والاختلاف، وأوجه الاستفادة منها.

٩-١- دراسات عربية:

دراسة هديوة (٢٠٠٧)، سورية: بعنوان: (عوامل تمكين المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي "دراسة ميدانية عن مدينة اللاذقية").

هدفت الدراسة إلى البحث في سبل تمكين المرأة وإزالة كافة أشكال التميز ضدها، كذلك دراسة واقع المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ومساهمتها في التنمية، واقع تمكينها وطرقه ومعوقاته. وخلصت الدراسة إلى أن وصول المرأة إلى التعليم والعمل قد ساعدها على اكتشاف إمكاناتها العلمية والثقافية، كما أن هناك العديد من المعوقات التي تعترض سبيل المرأة في العمل ومن الناحية الاجتماعية، مما يحد من مستوى أدائها، وتوصلت الدراسة إلى أن الدولة مكنت المرأة من الوصول إلى القروض الصغيرة، كما أن الإجراءات المتبعة لتمكين المرأة السورية لم تحدث تغيراً ملموساً في وضعها الأسري والاجتماعي والاقتصادي.

دراسة خليفة (٢٠١٤)، الأردن: بعنوان: (اعتماد طلبة الجامعات الأردنية على المواقع الإلكترونية الإخبارية في التماس المعلومات نحو القضايا السياسية).

[٦] - دويدار، عبد الفتاح. (٢٠٠٦). **المرجع في مناهج البحث في علم النفس وفنيات كتابة البحث العلمي**. ط٤، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص ٧٦.

هدفت الدراسة إلى تعرف مدى اعتماد طلبة الجامعات الأردنية الحكومية على المواقع الإلكترونية الإخبارية في التماس المعلومات نحو القضايا السياسية، وبلغ عدد أفراد عينة الدراسة (٣٥٦) طالباً وطالبة من جامعة اليرموك. وتم تطبيق أداة الاستبانة، ومن أهم نتائج الدراسة: أوجه الاستفادة من المضمون السياسي الذي تقدمه المواقع الإلكترونية الإخبارية الأردنية تمثلت في مشاركة الجامعات في المناسبات الوطنية والفاعليات الأساسية في المقدمة، تلاها تشجيع الحوارات والمناقشات بين الطلبة داخل الجامعة. إنَّ طلبة الجامعات الثلاث يعتمدون على المواقع الإلكترونية الإخبارية في تشكيل الوعي السياسي لديهم، حيث جاءت بنسبة كبيرة. إنَّ المواقع الإلكترونية الإخبارية الأردنية لا تُسهم في زيادة الرغبة لدى طلبة الجامعات الأردنية في الانضمام للأحزاب السياسية.

دراسة عباس (٢٠٢٠)، العراق: (المشاركة السياسية للمرأة العراقية).

إنَّ مشاركة المرأة في الحياة السياسية مؤشر ومقياس على تقدم وتحضر المجتمع، إذ حظيت المرأة العراقية على مر العصور الماضية باهمية ورعاية خاصة بما يضمن لها تعزيز دورها التنموي في عملية البناء الاجتماعي والاقتصادي للبلد وبما يصون كرامتها ويحافظ على حقوقها. ولكن بقت ظاهرة ضعف المشاركة السياسية للمرأة وعزوفها عن المشاركة في العمليات الانتخابية او ممارسة حقها في عمليات الانتخاب قائمة لغاية هذه الفترة. ان ظاهرة محدودية المشاركة السياسية للمرأة هي محصلة العديد من العوامل سواء كانت سياسية او اقتصادية او اجتماعية او ثقافية وتشترك اغلب بلدان العالم الثالث بهذه العوامل. لقد تضمن بحثنا هذا ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الاول منه منهجية البحث والتي تضمنت المشكلة التي يتناولها البحث واهمية هذا البحث والأهداف التي نحاول من خلالها الاجابة عن تساؤلات وضعت من قبل الباحثة، ثم منهجية البحث والادوات المستخدمة فيه وحدود البحث التي تضمنت ثلاثة وهي الحدود الزمانية والمكانية والبشرية، اخيراً العينة المختارة في البحث واسباب اختيارها. وجاء المبحث الثاني تحت عنوان المشاركة السياسية للمرأة والذي تضمن طرح لمفهوم المشاركة السياسية ثم شرح لما جاء في الدساتير والقوانين التي تخص المشاركة السياسية للمرأة. اخيراً طرحت اهم اسباب ضعف المشاركة السياسية للمرأة. وفسر المبحث الثالث النتائج الخاصة باستمارة الاستبيان وكانت من اهم النتائج التي توصل اليها البحث هي من ناحية الاسباب التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة ان الاسباب السياسية هي السبب الرئيس إذ جاءت بنسبة (٣٤,٥%) تلتها الاسباب الاخرى وبنسب متفاوته فسبب الموروث الثقافي جاء بنسبة (٢٤,٥%) وعدم الوعي والأمية جاء بنسبة

(١٧,٥%)؛ أمَّا اسباب المعتقدات الدينية فجاءت بنسبة (١٢,٥%)، وأخيراً كان سبب عدم ثقة المرأة بنفسها الذي جاء بنسبة (١١%). وان المسؤول عن عدم المشاركة السياسية للمرأة تقع على عاتق البرلمان العراقي فجاءت الاجابات بنسبة (٣٨%)، تلتها الحكومة العراقية بنسبة (٣٤,٥%)، كما تقع على عاتق منظمات المجتمع المدني فجاءت الإجابات بنسبة (٢٠,٥%)، ولم تستثنى وسائل الاعلام من هذه المسؤولية فجاءت الاجابات بنسبة (٦,٥%)، واشار احد المبحوثين الى ان المرأة نفسها المسؤولة عن ذلك فكانت اجابته تشكل نسبة (٠,٥%). وعن اهم المسائل التي يجب ان ينص عليها الدستور لاعطاء المرأة الحرية في المشاركة السياسية فكانت حقوق ممارستها في الحياة السياسية والحق في الترشيح من اولويات الاجابات فكانت بنسبة (٣٣%) تلتها التركيز على الكفاءات العلمية بنسبة ٢٨%، ثم تكون حقوقها مساوية للرجل بنسبة (١٥,٥%)، وتطبيق الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية بنسبة (١١%)، وقد ثم اضافة امرين اخرين من قبل المبحوثات فضمان حقوقها داخل وخارج المنزل جاء بنسبة (٨,٥%)، واعطاء الحرية الكاملة للمرأة داخل وخارج المنزل كانت بنسبة (٤%).

دراسة عاشور (٢٠٢٣)، مصر: بعنوان: (الوعي السياسي لدى الشباب المصري "دراسة ميدانية على شرائح اجتماعية متباينة").

هدفت الدراسة الراهنة إلى رصد مستوى الوعي السياسي لدى الشباب، والكشف عن أي مدى يختلف مستوى الوعي السياسي لدى الشباب تبعاً لمتغيرات الدراسة: (النوع، العمر، الحالة التعليمية، نوع السكن، المنطقة السكنية، الدخل). وتحليل إلى أي مدى يختلف الوعي السياسي لدى الشباب باختلاف الشريحة الاجتماعية التي ينتمون إليها. التي يمكن أن تساهم في تعزيز وتنمية الوعي السياسي لدى الشباب. ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام مقياس للوعي السياسي من إعداد الباحث، تضمن ثلاثة أبعاد فرعية (الانتباه السياسي، والمعرفة السياسية، والفهم السياسي) كأداة أساسية لجمع البيانات، واعتمدت على عينة قوامها (١٥٠) شاباً اختيروا بالطريقة العمدية بمدينة بني سويف. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، من أهمها: وجود مستوى متوسط للوعي السياسي لدى الشباب أفراد العينة. كما توصل البحث إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتي البحث من الذكور والإناث في كل بعد من أبعاد الوعي السياسي، وكذلك في الوعي السياسي الكلي. كما كشفت نتائج البحث عن وجود علاقة طردية بين كل من الحالة التعليمية والوعي السياسي، فكلما ازداد مستوى التعليم ازداد مستوى الوعي السياسي لدى الشباب.

دراسة الصمادي (٢٠٢٣)، الأردن: بعنوان: (دور المؤسسات التعليمية في تمكين الشباب من المشاركة السياسية في ظل قانون ألحزاب الجديد).

تعد المشاركة السياسية للشباب أحد أشكال الديمقراطية والحكم الرشيد، وهي شكل من أشكال الديمقراطية الرقابة الشعبية التي تمارس على أداء المؤسسات الرسمية، الذي سيعزز من التنمية السياسية والتنمية المستدامة للمجتمع ككل. وتفعيل المشاركة السياسية للشباب، سيقلل من حالة الفراغ السياسي التي يعانون منها عبر تهميشهم وعدم الاهتمام بقضاياهم في برامج وأنشطة الأحزاب السياسية، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في كيفية تفعيل طاقاتهم وإعادة جذبهم إلى الأحزاب والعمل العام، وتفعيل دور المؤسسات الأهلية، من خلال صياغة أولوياتها وبرامجها انسجاماً مع الاستراتيجيات الوطنية، وتحقيقاً لرؤى وتوجيهات الملك عبد الله الثاني، جاءت التعديلات الدستورية الأخيرة وانبثق منها القانون المسمَّى قانون الأحزاب السياسية رقم (٧) لسنة (٢٠٢٢).

٩-٢- دراسات أجنبية:

١- دراسة كايبدي (Kaidbey, 2003)، الولايات المتحدة الأمريكية: بعنوان: (المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة- دول أمريكا اللاتينية والتجربة العربية- دراسة مقارنة).

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح حالة عدم المساواة بين الجنسين في كل منطقة من مناطق الدراسة، كما هدفت بالإضافة إلى ذلك إلى مناقشة الدور الذي تقوم به المنظمات النسائية من أجل تمكين المرأة، وهدفت إلى تسليط الضوء على أهم العوامل التي تساعد في تحقيق التمكين متمثلة في الديمقراطية والمشاركة في الحوار.

خلصت الدراسة إلى أن مشاركة المرأة كانت واضحة في دول أمريكا اللاتينية من خلال توحيد ثلاثة مجموعات من العوامل الاجتماعية، التي يطلق عليها مثلث التمكين وهي: المرأة النشطة في الحركات الاجتماعية (الحضرية والريفية) المرأة في الدولة والمرأة في السياسة الرسمية لكن هذه الكتلة أو مايسمى بمثلث التمكين مازالت محدودة في البلدان العربية وذلك بحسب ماورد في نتائج الدراسة.

٢- دراسة ايسكوا (Escwa, 2005)، الولايات المتحدة الأمريكية: بعنوان: (أين تقف المرأة العربية في عملية التنمية "تحليل إحصائي قائم على أساس الجنس").

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية المساواة بين الجنسين في التنمية البشرية ومدى التقدم الذي تم إحرازه في هذا المجال كما هدفت الدراسة التي شملت الوطن العربي إلى براز حالة المرأة مقارنة بالرجل في مجالات (التعليم، العمل الصحة، السياسة) وذلك بالاستناد إلى الأرقام الإحصائية.

خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها وجود فجوة بين الجنسين في المجالات سابقة الذكر رغم التقدم الذي تم إحرازه، حيث تشكل النساء النسبة الأكبر من الأميين في الوطن العربي، كذلك نسبتها في البطالة ومحدودية تمثيلها في البرلمان ومواقع صنع القرار، كما أن نسبة وفيات الأمهات مازالت مرتفعة مقارنة.

٩-٣- موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة: من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة وجد الباحث أن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة مايلي:

- إنها الدراسة الوحيدة التي تطرقت لواقع الانتخابات النيابية الأردنية لعام (٢٠٢٤) والتحديث السياسي (مشاركة الشباب والمرأة أنموذجاً).

- إن هذه الدراسة هي الدراسة الوحيدة التي تناولت دور مشاركة المرأة ودور الشباب في العملية السياسية معاً.

عاشراً: الجانب النظري:

المبحث الأول: المشاركة السياسية في الانتخابات:

إنَّ المشاركة السياسية يمكن قياسها من خلال اتجاه الفرد نحو المشاركة السياسية ومدى ممارسته السياسية، وبالتالي فان المشاركة السياسية تتحدد في بعدين أساسيين:

الأول: الاتجاه نحو المشاركة السياسية:

للاتجاهات دور محوري في حياة الإنسان، ويكاد يكون من المستحيل أن يكون هناك إنسان بغير اتجاهات معينة يؤمن بها ويتحمس لها ويدافع عنها ، وينمي استقرارها وثباتها في داخله لتصبح مكوناً من مكونات شخصيته، كما أن هناك اتجاهات أخرى يرفضها بضراوة وعنفوان، وثالثة لا يتحمس لها ولا يؤمن بها ومن الممكن ألا تحتل عنده أي اهتمام أو تهيؤ نفسي [٧].

وتحدد الاتجاهات سلوك الفرد فهي تساعد الفرد في تحديد الجماعات التي يرتبط بها أو المهن التي يختارها بل وحتى الفلسفة التي يؤمن بها، كما ان لها تأثيراً كبيراً على أحكامنا وإدراكنا

[٧] - عيد، محمد إبراهيم، (٢٠٠٥)، **مدخل إلى علم النفس الاجتماعي**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص ٧٤.

للآخرين فضلا عن دورها في توجيه استجابات الفرد بطريقة تكاد تكون ثابتة نحو الأشياء والموضوعات. ولا يوجد فرق بين الاتجاه بصفة عامة والاتجاه السياسي حيث أن هناك شبه اتفاق بين الباحثين على أن الاتجاه هو موقف الفرد إزاء موضوعات أو أشياء أو ظواهر قد تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية فالاتجاه السياسي شأنه شأن الاتجاه الديني أو الاقتصادي [٨].

ويعرف الباحث الاتجاه نحو المشاركة السياسية بأنه: التفاعل والتواصل بين مكونات الفرد الوجدانية والمعرفية والنزوعية والتي يتحدد من خلالها مدى قبول الفرد أو رفضه أو اتخاذه موقفاً محايداً نحو المشاركة السياسية.

الثاني: الممارسة السياسية:

ويقصد بالممارسة السياسية سلوك الفرد تجاه القضايا السياسية لمجتمعه، فالسلوك السياسي هو نمط مهم من أنماط السلوك الاجتماعي ويخضع إلى نفس الشروط والمواصفات والأحكام والقوانين التي يخضع لها السلوك الاجتماعي [٩].

والسلوك السياسي للفرد هو جزء من سلوكه العام، باعتباره كائناً اجتماعياً يتفاعل مع غيره من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في مجتمعه والتي تشكل في جملتها عوامل مؤثرة ليس فقط في سلوكه السياسي بل وفي وعيه السياسي، وبالتالي يصبح من المستحيل فصل الفرد عن الوسط الذي يعايشه، والذي يعد مصدراً للمعرفة بالنسبة له [١٠].

إن المعرفة والاهتمام بالقضايا السياسية لا تكفي لاعتبار الفرد مشاركاً سياسياً فالمشاركة السياسية للأفراد تظهر من خلال سلوكهم وتصرفاتهم وردود أفعالهم تجاه القضايا السياسية لمجتمعهم، فالسلوك هو الطريقة التي يعبر بها الأفراد عن آرائهم وأفكارهم ومعتقداتهم واتجاهاتهم، ويتأثر السلوك السياسي للفرد بالعديد من العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، مثل العمر والجنس والمستوى التعليمي والمهني والأسرة والأقران والجامعة والنظام السياسي والقيم الدينية، وهو ما يعكس اختلافاً في السلوك السياسي بين الأفراد؛ وكذلك بين الجماعات والمجتمعات السياسية [١١].

---

[٨] - أحمد، رشاد محمد، (٢٠٠٨)، بعض معوقات المشاركة السياسية لدى معلمي التعليم العام. **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، جامعة حلوان، مصر، المجلد (١٤)، العدد (١)، ص ٤٤.

[٩] - الحسن، إحسان محمد، (٢٠٠٥)، **علم الاجتماع السياسي**، ط١، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، ص١١٥.

[١٠] - عبد ربه، صابر، (٢٠٠٢)، **الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي**. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ص٩.

[١١] - سالم، رعد عبد الحافظ، (٢٠٠٠)، **التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي**، ط١، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، ص١٧.

المطلب الأول: الشروط الواجب توافرها لمشاركة الشباب في الحياة السياسية:

لذا هناك مجموعة من الشروط التي ينبغي العمل على تطبيقها وتحقيقها من أجل رفع مستوى مشاركة الشباب في الحياة السياسية والانتخابات البرلمانية، وهي:

أ- منهجية التفكير السياسي عند الشباب: يتحقَّق ذلك من خلال تفعيل مبدأ المواطنة الذي يشمل المشاركة الفاعلة في الشأن العام من خلال الجمعيات والنقابات واتحادات الطلبة والعمل الحزبي الذي يعتبر حجر الأساس للعمل السياسي والناظم له، وأن الشباب لا يتوجب عليه الإنكفاء وانتظار أن يأتي أحد ويغير وضعه السياسي، وعليه أن يبادر ليصنع الذي يريد مُستشهداً بمقولة "كن أنت التغيير الذي تريد"، مع ضرورة تطوير قدرات الشباب وامتلاكهم الأدوات اللازمة التي تساعدهم وتمكنهم من الحشد والتأثير، مؤكد على تأثير ذلك الإيجابي على مصلحة الدولة وانعكاسه على مصلحة الشباب أنفسهم.

كما يتأثر الشباب بتحذيرات الأهالي من العمل السياسي خلال الفترة الجامعية، وهذا ما يؤكده المشاركين الشباب في الانتخابات البرلمانية الأردنية الذي وصفوا ذلك بـ العقدة التاريخية التي ستبقى تعرقل العمل السياسي والحزبي للشباب، وعليه لابد من توافر نماذج عملية آمنة للشباب في المجال السياسي العام لتكون بمثابة رسائل محفزة للشباب.

ب- التصالح مع العمل الحزبي: ركَّز الشباب على الإشكالية التي يُعانون منها، وهي (جدوى العمل الحزبي) خصوصاً في ظل مراقبة الشباب لضعف قدرة الأحزاب على التواجد بقوة في المشهد السياسي، وغياب ثقتها بالشباب والقيادة الشابة، كما ركزوا على خيبة الأمل من شخصنة الأحزاب التي تتأسس من أجل أشخاص أكثر ما تتأسس من أجل العمل الحزبي، وغياب تأسيس تلك الأحزاب الجديدة وبنائها بالطريقة التي يجدها الشباب مفيدة بالنسبة لهم وللدولة، وهذا ما وصفوه بالتشوّه الذي أصاب هوية الأحزاب في الأردن نتيجة استنساخ الأحزاب الأيدولوجية التي كانت بحاجة أن تكون أردنية بشكل أكبر لتتمكن تمثل الواقع الأردني يشير أحد المشاركين إلى أن العقدة الموروثة عن النشاط السياسي.

ج- ثقة الشباب بالانتخابات: فيما يتعلَّق بالانتخابات وتدنّي ثقة الشباب في المؤسسة النيابيةيُمكن القول إنَّ واقع الشباب لا يغيره إلا الشباب، وأن من مصلحة الدولة الآن الدفاع عن

نفسها، وعليها احتضان الشباب سياسياً، لأنَّ الشباب لايشارك داخل الأطر السياسية؛ سيشارك بالضرورة خارج الأطر، وهذا ليس في صالح الدولة ([١٢]).

مما سبق يُمكن القول إنَّ ذهنية الشباب تتمثل في صورة نمطية سلبية عن الحياة السياسية والانتخابات البرلمانية وتحديداً العملية الانتخابية؛ حيث ساهمت العديد من العوامل في بناء وتطوير هذه الصورة، لعل أبرزها كان وسائل الإعلام التي تركز في تغطياتها على الجوانب السلبية أكثر من تغطية الجوانب الإيجابية، وفي ظل انتشار منصات التواصل الاجتماعي بشكل كبير؛ أصبح تداول السلبيات الذي يكاد أن ينف يصبح وصمة عار بالنسبة لهم.

هناك حالة خوف متوارث عن مرحلة ماقبل الـ ٨٩ تمثّل ذاكرة جمعية سلبية، تعرقل عملية دمج الشباب في الحياة السياسية، حيث أن معظم الأهالي الذين يحذرون أبنائهم من النشاط السياسي في الجامعات وخارجها؛ عايشوا تلك الفترة وآثارها السلبية على الحياة الاجتماعية، بالتالي لا بد من بذل الجهود في استذكار إيجابيات الحياة السياسية والنماذج الديمقراطية التي تحتاجها الدولة في مسار التقدم.

هناك قابلية لإندماج الشباب في الحياة السياسية والإنتظام السياسي، ولكن بتوافر شروط وضمانات حماية من الملاحقة والمضايقة، وتواجد أحزاب ذات برامج سياسية واضحة وواقعية، بعيدة عن الشخصنة وتحمل خطاباً جديداً، وأدوات معاصرة يمكنها إحداث الفارق والتغيير في حياة الشباب الأردنيين.

المطلب الثاني: دور الشباب في الانتخابات البرلمانية:

إنَّ للشباب دور مهم في العملية الانتخابية لا يقتصر على اختيار المرشحين المناسبين، أيضاً يمتد الدور ويصل إلى توعية المجتمع لممارسة انتخابية فضلى وكيفية اختيار المرشحين وفق برامجهم وتوجهاتهم وكيفية تقييم أدائهم لاحقاً. ويمكن إبراز دورهم في النقاط الآتية:

أ- **تراجع دور الجمعيات السياسية:** يحدُّ مشاركة الشباب من قلّة عدد الجمعيات السياسية، خصوصا أن لها دور كبير في تعزيز التنمية السياسية والتثقيف الانتخابي، يذكر أن عدد الجمعيات السياسية في الأردن هي (٢٠٦) جمعية تتبع لوزارة الشؤون السياسية والنيابية من أصل (٢٤٢٦) جمعية مسجلة تحت مظلة سجل الجمعيات التابع لوزارة التنمية الاجتماعية وفي

[١٢] - القضاة، أحمد؛ الجبور، عبد الله، (٢٠٢٠)، **الشباب الأردني وجدل المشاركة السياسية في الانتخابات النيابية ٢٠٢٠**. عمان، الأردن، ص ١٦-١٧.

الحديث عن المجتمع المدني نوهت أبو حسان إلى أهمية العمل الرقابي والرصدي الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني يبرز دور البلديات وبقية المجالس المنتخبة مع التأكيد على أن هذا الدور يساهم في تجويد الأداء من جهة ويساهم في الاشتباك والمشاركة السياسية من جهة أخرى.

ب- تجاوز حالة الانعزال السياسي: إنَّ حالة الانعزال السياسي للشباب، تساعد القوى السياسية النيابية التقليدية بشكل مباشر من السيطرة على مناطق صنع القرار، والاستمرار في تقديم أداء رديء لا يخدم مستقبل الدولة الأردنية؛ ولا يساعد في تطوير القطاعات الحيوية الرئيسية، كما أن العملية الانتخابية لا تشمل فقط انتخابات البرلمان، حيث تشكل انتخابات مجالس المحافظات والانتخابات البلدية والنقابات قطاعات حيوية تهم الشباب بشكل مباشر وتعبّر عن مطالبهم وطموحاتهم.

ج- مرشح الشباب: يُمكن القول إنَّ نجاح النموذج الانتخابي الشبابي في إحدى المحافظات حيث قام مجموعة من الشباب بترشيح شاب خاص بهم للانتخابات النيابية، يعرفونه جيداً ويثقون به وبقدرته على تمثيلهم والدفاع عن مطالبهم، هذا يؤكّد أهمية استنساخ هذه التجربة في مناطق مختلفة في الأردن لأهميتها في بث حالة إيجابية وثقة مستقبلاً بين الشباب الأردني، بالمقابل يوجد مرشحين يسمون أنفسهم مرشح الشباب ولا يكون كذلك.

د- تحالف النساء والشباب: إنَّ مثل هذه التحالفات تعمل على إيصال صوت الشباب والنساء معاً، وهذا يشكّل مصدر قوة للقضايا التي يتبناها كل طرف.

مما سبق يُمكن القول إنَّ مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في برامجها على التنمية والتمكين السياسي في تحسين جودة العملية الانتخابية بشكل عام، سواء من خلال عملية التوعية والتثقيف السياسي والديمقراطي، أو من خلال تحسين جودة وأداء المجالس المنتخبة من خلال عمليات الرصد والتقييم المستمر، تُساهم في تشجيع الشباب والنساء على تأسيس المزيد من الجمعيات السياسية أو الانخراط بالجمعيات الموجودة.

هناك فرصة مواتية للشباب والنساء على إقامة التحالفات السياسية، وضرورة تجاوز حالة الانعزال السياسي التي يعيشها الشباب والبحث عن ًا، والعمل على المشتركات السياسية للقضايا التي تهم الشباب والنساء مع تطوير برامج كسب تأييد مشتركة وتحقيق إنجازات وأهداف مشتركة.

المطلب الثالث: كيف يُمكن تعزيز مشاركة الشباب الأردني في الحياة السياسية:

هناك مجموعة السياسات والإجراءات المطلوبة لتعزيز مشاركة الشباب في الانتخابات البرلمانية، من خلال المهارات والمعارف المكتسبة وصناعة التغيير اللازم لتطوير الحياة السياسية وإدماج الشباب فيها بشكل فاعل. والفكرة المهمة من مشاركة الشباب في الحياة السياسية هي أن الشباب هم أداة التغيير، ووسيلته، وغايته،

كما أنَّ تقصير من قبل مؤسسات الدولة في عملية التنمية السياسية، وأن مؤسسات المجتمع المدني حاولت ملء هذه المساحة، واكتسب الشباب نوع من التنمية السياسية في إطارها النظري، ولكنه لا يجد المساحة لممارستها بشكل عملي، وأشار آخر إلى أن الشباب بحاجة إلى بيئة آمنة للعمل السياسي وضمانات حقيقية لأن العمل السياسي يحتاج حماية.

المبحث الثاني: التجربة الانتخابية الجديدة في الأردن عام (٢٠٢٤):

أفرزت التجربة الانتخابية الجديدة في الأردن شكلاً غير معتاد لمجلس النواب، حيث شهد المجلس سيطرة حزبية ملحوظة بفوز (١٠٤) مرشحين من الأحزاب بمقاعد في المجلس.

أظهرت النتائج التي أعلنتها هيئة الانتخابات تقدم حزب جبهة العمل الإسلامي (الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين) على جميع الأحزاب المشاركة، وعددها (٣٨) حزباً، بحصوله على (٣١) مقعداً، أي ما يعادل نحو (٣٠%) من حصة الأحزاب في المجلس. ومن ضمن الكوتة المخصصة للأحزاب حصل الحزب على (١٧) مقعداً.

وتلا "العمل الإسلامي" في النتائج عدد من الأحزاب المحسوبة على الموالاة، بواقع ٦٠ مقعدا توزعت ما بين ٢١ مقعدا لحزب "الميثاق" و١٩ لحزب "إرادة" و٨ لحزب "تقدّم" و٧ للحزب "الوطني" الإسلامي و٥ لحزب "تيار الاتحاد الوطني". فيما حصل حزب "الأرض المباركة" (وسطي) على مقعدين، و١٣ حزباً أخرى (لم تعرف توجهاتها بعد لكونها جديدة) على مقعد واحد لكل حزب منها.

وجاءت نتائج الحضور الحزبي في هذه الانتخابات لافتة وبفارق كبير مقارنة بانتخابات عام (٢٠٢٠)، حيث حققت الأحزاب زيادة قدرها (٩٢) مقعداً بنسبة (٧٦,٦%).

ففي انتخابات (٢٠٢٠)، اقتصرت مقاعد الأحزاب على ١٢ مقعداً فقط (من أصل ١٣٠ مقعداً حينها)، توزعت بين ٥ مقاعد لحزب "جبهة العمل" الإسلامي، و٥ لحزب "الوسط" الإسلامي، بينما حصل كل من حزبي "الجبهة الأردنية الموحدة" و"الوفاء" على مقعد واحد لكل منهما.

ويشهد الأردن منذ عام (٢٠٢١) مساراً مهماً لتحديث المنظومة السياسية، حيث قرر الملك عبد الله الثاني في ذلك الوقت تشكيل لجنة متخصصة لاقتراح تغييرات تهدف إلى تعزيز المشاركة الشعبية، وتطوير الحياة السياسية، وتوسيع قاعدة التمثيل، وتحقيق التوازن بين السلطات.

وفي يناير/كانون الثاني (٢٠٢٢)، أقر البرلمان (٢٦) تعديلاً على الدستور من أصل (٣٠) تعديلاً اقترحتها اللجنة بشأن قانوني الانتخاب والأحزاب.

شملت التعديلات تخصيص حصة من (٤١) مقعداً للأحزاب في مجلس النواب، على أن يرتفع هذا العدد تدريجياً خلال الدورات الانتخابية القادمة حتى يصل إلى ما يعادل (٦٥%) من إجمالي المقاعد (نظرياً بعد ١٢ عاما). ويُتوقع أن يُمكِّن هذا التوسع في نهاية المطاف من تشكيل حكومة برلمانية.

وتشير نتائج الأحزاب في مجلس النواب الجديد إلى تعزيز فكرة التعددية السياسية؛ ما يزيد من احتمالية سيطرة الأحزاب على البرلمان عبر تشكيل تحالفات فيما بينها.

كما إن قانون الانتخاب ركز على زيادة مشاركة الشباب والمرأة، فاشترط على أن تكون امرأتان على الأقل ضمن المقاعد الستة الأولى، وشاب تحت (٣٥) عاماً ضمن المقاعد الخمسة الأولى لكل قائمة حزبية مترشحة، هذا إضافة إلى أن لا تقل نسبة الشباب والنساء من مؤسسي الحزب عن (٢٠%) لكل منهما لإعطائهما دور أكبر.

المطلب الأول: واقع مشاركة النساء والشباب في الانتخابات الأردنية لسنة (٢٠٢٤م):

الانتخابات البرلمانية في الأردن هذا العام تميزت أيضا بزيادة ملحوظة في نسبة تمثيل المرأة، حيث حصلت (٢٧) سيدة على مقاعد في المجلس، بزيادة قدرها (١٢) مقعداً وبنسبة (٨٠%) مقارنة بالمجلس السابق، حيث كان عددهن (١٥) فقط.

وحصلت النساء ضمن حزب "جبهة العمل" الإسلامي على ٨ مقاعد في المجلس الجديد. فيما بلغت نسبة مشاركة النساء في عملية الاقتراع (٤٧,٨%).

كما أشارت الهيئة المستقلة للانتخابات إلى مشاركة شبابية كبيرة؛ إذ بلغت نسبة المقترعين الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ عاماً (٤٣,٥%) من إجمالي الناخبين، وفاز الشباب (ما بين ٣٥ و٤٠ عاماً) بـ٦ مقاعد في المجلس. وكانت حصة الشباب (أقل من ٣٥ عاماً) في المجلس السابق (١٥) مقعداً.

وجرت الانتخابات النيابية في المملكة الثلاثاء بعد انتهاء ولاية المجلس السابق، وشهدت نسبة مشاركة بلغت (٣٢,٢٥%)، ما يعادل مليون و(٦٣٨) ألفًا و(٣٤٨) ناخباً من أصل ٥ ملايين و(٨٠) ألفاً و(٨٥٨) ناخباً مسجلين. وارتفعت نسبة المشاركة بنحو درجتين مئويتين مقارنة بانتخابات (٢٠٢٠) التي بلغت (٢٩,٩%).

تنافس في الانتخابات ١٦٢٣ مرشحًا ضمن (١٩٧) قائمة محلية وعامة على (١٣٨) مقعداً في مجلس النواب. وتوزعت القوائم الانتخابية إلى قوائم عامة مخصصة للأحزاب وعدد مقاعدها (٤١) مقعداً، يتم التصويت عليها على مستوى المملكة، بالإضافة إلى قوائم محلية موزعة على ١٨ دائرة انتخابية، يمكن للأحزاب والمستقلين الترشح من خلالها ويتم التصويت عليها على مستوى الدائرة فقط.

وفي أبريل/ نيسان عام (٢٠٢٣)، دعا الملك عبد الله الثاني إلى إجراء الانتخابات النيابية للمجلس الـ٢٠، وحددت الهيئة المستقلة للانتخابات العاشر من سبتمبر/أيلول (٢٠٢٤) موعداً لها.

ويتكوَّن البرلمان الأردني من غرفتين: مجلس الأعيان، الذي يُعينه الملك، ومجلس النواب، الذي يُنتخب من الشعب.

وشهدت المنظومة القانونية الجديدة لانتخاب البرلمان العشرين بالأردن تغييرات ملحوظة أبرزها، بحسب الهيئة المستقلة للانتخاب، أن نسبة المرشحات في انتخابات (٢٠٢٤) ارتفعت إلى (٢٤%) مقارنة مع (٢١%) في انتخابات (٢٠٢٠م).

في هذه الانتخابات ترشَّحت ٢٥ امرأة على مسار التنافس خارج الكوتا، وهو رقماً يحمل الكثير من المعاني برغبة وقدرة المرأة على خوض الانتخابات بمسار التنافس الحر. كما أقرّت آليات للمرة الأولى لرصد العنف الانتخابي بحق النساء من خلال لجنة للشكاوى في الهيئة وآليات رصد في مؤسسات المجتمع المدني أيضاً، كما تم إقرار تعريف رسمي للعنف الانتخابي.

المطلب الثاني: صعود نسائي وتراجع شبابي في انتخابات البرلمان لسنة (٢٠٢٤م):

الانتخابات البرلمانية في الأردن هذا العام تميزت أيضاً بزيادة ملحوظة في نسبة تمثيل المرأة، حيث حصلت ٢٧ سيدة على مقاعد في المجلس، بزيادة قدرها ١٢ مقعدا وبنسبة ٨٠ بالمئة مقارنة بالمجلس السابق، حيث كان عددهن ١٥ فقط. وحصلت النساء ضمن حزب "جبهة العمل" الإسلامي على ٨ مقاعد في المجلس الجديد. فيما بلغت نسبة مشاركة النساء في عملية الاقتراع

٤٧,٨ بالمئة. كما أشارت الهيئة المستقلة للانتخابات إلى مشاركة شبابية كبيرة؛ إذ بلغت نسبة المقترعين الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ عاما ٤٣,٥ بالمئة من إجمالي الناخبين، وفاز الشباب (ما بين ٣٥ و٤٠ عاما) بـ٦ مقاعد في المجلس. وكانت حصة الشباب (أقل من ٣٥ عاما) في المجلس السابق ١٥ مقعدا.

وجرت الانتخابات النيابية في المملكة الثلاثاء بعد انتهاء ولاية المجلس السابق، وشهدت نسبة مشاركة بلغت ٣٢,٢٥ بالمئة، ما يعادل مليون و٦٣٨ ألفًا و٣٤٨ ناخبًا من أصل ٥ ملايين و٨٠ ألفًا و٨٥٨ ناخبًا مسجلين. وارتفعت نسبة المشاركة بنحو درجتين مئويتين مقارنة بانتخابات (٢٠٢٠) التي بلغت ٢٩,٩ بالمئة.

المطلب الثالث: قضايا المرأة في الانتخابات ورؤية الشباب لمدى التعبير عنها وفق توصيات لجنة تحديث منظومة العمل السياسي:

عملت لجنة تحديث منظومة العمل السياسي على وضع مجموعة من التوصيات المتصلة بتمكين الشباب، غطت أربع مراحل عمرية تتسم كل منها بصفات نفسية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة عن سواها، كما وضعت توصيات عامة تستهدف تطوير التشريعات والسياسات والممارسات من وجهة نظر الشباب، وتسعى لتحقيق العدالة في التمثيل والمشاركة بين الشباب والشابات بنسبة (٥٠%) في البرامج الهادفة لتنمية المهارات الشابة ودعمها على المستويات الفنية والأكاديمية والسياسية.

ومن التوصيات ذات الصلة بمرحلة التنشئة (١٢–١٥ سنة): ضمان تحقيق إلزامية التعليم الأساسي لأهدافها، والتركيز على جودة التعليم ونوعيته، وزيادة أعداد المدارس المخصصة للتعليم التقني والمهني، وإضافة مساقات ترسخ الهوية الوطنية الأردنية والتاريخ الأردني في المناهج الدراسية، وإضافة مساقات تعنى بالتربية المدنية والثقافة الديمقراطية وقيم التسامح والمواطنة والمشاركة السياسية في المناهج الدراسية والأنشطة اللامنهجية، وتدريب الهيئة التدريسية ورفع قدرات أعضائها بما بتناسب مع أهداف هذه المساقات ومتطلباتها. ونصَّت التوصيات على أهمية التركيز على القيم السياسية والأخلاقية وقبول الرأي الآخر من خلال الأنشطة اللامنهجية، وتفعيل المجالس الطلابية لهذه الفئة العمرية وأن تساهم مؤسسات المجتمع المدني بالتدريب والتمكين بما يتماشى مع القوانين والأنظمة ذات الصلة، وتفعيل دور الإرشاد النفسي في المدارس، والعمل على رفع كفاءة خريجي تخصص الإرشاد والصحة النفسية، وتعزيز ثقافة العمل التطوعي

والخدمة المجتمعية في المدارس، كالمشاركة في الزراعة الحرجية في عيد الشجرة وفي مواسم قطاف الزيتون.

أمَّا التوصيات المتعلقة بمرحلة الإعداد (١٦–١٨ سنة)، فتشمل: تشكيل مجالس بلدية من اليافعين، على أن يكون هناك ممثل عن كل مدرسة داخل المجلس البلدي وضمن النطاق الجغرافي للبلدية، وزيادة الوعي بالثقافة الرقمية وبثقافة الابتكار والريادة (كإنترنت الأشياء، والثورة الصناعية **الخامسة، والذكاء الاصطناعي، ومعالجة البيانات** وتحليلها، وأساسيات الأمن السيبراني)، وإدراج مساقات تعنى بالثقافة السياسية والدستورية وتاريخ الديمقراطية الأردنية مع التركيز على الأوراق النقاشية لجلالة الملك، والتعريف بأبرز الشخصيات الوطنية التي ساهمت في بناء الدولة، وتضمين الخطط المنهجية لوزارة التربية والتعليم مبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان والأخلاق الحميدة وقيم التعددية والتسامح وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقضاياهم، ومبادئ ومفاهيم علم النفس والفلسفة ومهارات الاتصال.

ووضعت اللجنة مجموعة من التوصيات ذات الصلة بمرحلة التمكين الشبابي (١٩–٢٢ سنة)، ومنها أن تقوم الجامعات الحكومية والخاصة بتأسيس اتحادات أو مجالس طلبة منتخبة، والعمل على تفعيل المجالس المعطلة بما يستجيب للرؤية الملكية لتعزيز المشاركة الفاعلة في الحياة العامة، وتخصيص ميزانية لاتحادات الطلبة ومجالسهم من ميزانية كل جامعة، يديرها مجلس الاتحاد، بهدف عقد أنشطة لامنهجية داخل الحرم الجامعي ووفقاً للنظام المالي المتبع داخل كل جامعة، وإعادة هيكلة وتفعيل دور الأندية الطلابية وعمادة شؤون الطلبة بطريقة تستثمر الطاقات الشبابية، واستحداث أندية طلابية تعنى بالتمكين السياسي والمشاركة في الحياة العامة.

كما شملت التوصيات في ما يتصل بهذه الفئة: تعديل المادة (٣٦) من قانون الجامعات الأردنية، التي تنص على "يصدر مجلس الجامعة التعليمات الخاصة بنوادي الهيئة التدريسية والعاملين والطلبة ومساكن الطلبة وأي أمور أخرى تتعلق بأنشطة الطلبة الاجتماعية والثقافية"، لتصبح: "يصدر مجلس الجامعة التعليمات الخاصة بنوادي الهيئة التدريسية والعاملين والطلبة ومساكن الطلبة وأي أمور أخرى تتعلق بأنشطة الطلبة الاجتماعية والثقافية والسياسية". وكذلك تطوير نظام نقاط خدمة المجتمع بشكل دوري، لإدماج الأنشطة اللامنهجية المرتبطة بالمشاركة المدنية والسياسية ضمن آليات حساب نقاط خدمة المجتمع، وتفعيل البرامج التي تعنى بمكافحة الفكر المتطرف والعنف الجامعي، وربط مخرجات التعليم باحتياجات السوق المحلية والإقليمية والعالمية وضمن رؤية مستقبلية للأردن.

أما المرحلة الرابعة (مرحلة المشاركة المجتمعية والاقتصادية والسياسية للفة العمرية ٢٣-٣٥ سنة)، فأوصت اللجنة بشأنها بإنشاء برنامج وطني لتمكين الشباب المترشحين للمجالس المنتخبة، وإشراك الشباب في مجالس أمناء الجامعات والهيئات الحكومية ومجالس الإدارات الحكومية والمجالس المنبثقة عنها، وإعفاء حديثي التخرج من غير المنضمين لسوق العمل من رسوم الانتساب للنقابات المهنية للسنة الأولى على الأقل، وزيادة التمويل الحكومي لمؤسسات المجتمع المدني التي تختص بتمكين الشباب سياسيا واقتصاديا، وتسهيل إجراءات الحصول على التمويل من المانحين وفق الأنظمة والتعليمات المعمول بها، وتعزيز انخراط الشباب في الأحزاب، وضمان الوصول العادل إلى مواردها كافة، خاصة المالية والتدريبية، وتطوير الخطاب الإعلامي الموجه للمجتمع ولفئة الشباب بالتحديد، لمواجهة الإشاعة والأخبار المضللة.

وفي ما يتصل بالتوصيات العامة الموجهة للوزارات والمؤسسات المعنية بالعمل الشبابي، فقد جاءت ضمن محاور، أولها الإطار التشريعي والمؤسسي الناظم لقطاع الشباب.

ومن التوصيات الخاصة بوزارة التخطيط ضمن هذا المحور: تسهيل عملية استقطاب التمويل للمؤسسات التي تعنى بقطاع الشباب، وتشبيك هذه المؤسسات مع الممولين وضمن سياق الاستراتيجيات الوطنية، وتسهيل الموافقات والإجراءات على المشاريع الجديدة وتقديم حزمة تحفيزات للمؤسسات الشبابية الناشئة، من خلال تسهيل الإجراءات والشروط التمويلية المتعلقة بسنوات الخبرة للمؤسسة والملاءة المالية، وتمكين وتدريب المؤسسات الشبابية الناشئة بآليات وأدوات تحصيل التمويل وأسس إعداد مقترحات المشاريع، وتخصيص حصة تمويلية محددة للمؤسسات والمنظمات التي تدار من الشباب وخاصة في المحافظات.

وفي ما يتصل بدور وزارة الشباب في تمكين الشباب، أوصت اللجنة بتشكيل مجلس تنسيق مؤسسي برئاسة الوزارة وعضوية وزارة التخطيط ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ووزارة الثقافة والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية وممثلين عن المجتمع المدني والمؤسسات والهيئات المانحة، لتبادل المعلومات والخبرات والتخطيط والتنسيق المشترك لضمان ربط المشاريع التي تعنى بالشباب بالاستراتيجية الوطنية للشباب، وتحديث قانون رعاية الشباب وتفعيله، لتسهيل تنفيذ المبادرات والبرامج الشبابية، واستحداث مشاريع جديدة تعزز المشاركة السياسية للشباب، وتفعيل المراكز الشبابية والنوادي الرياضية، وتوطين المبادرات الشبابية فيها ودعمها، والعمل على تمكين الشباب في المراكز الشبابية عن طريق تعديل الأنظمة والتعليمات بما يتناسب مع ذلك، والعمل

على تعزيز دور المراكز في التنمية الشاملة، وتوثيق المبادرات الشبابية وأسماء مؤسسيها حفظا لحقوق الملكية الفكرية.

وبشأن دور وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في تمكين الشباب، أوصت اللجنة بتدريب الشباب الحزبي على المهارات اللازمة لادارة الحملات الانتخابية وكسب التأييد والمناصرة، وعقد برامج متخصصة لتوعية الشباب الأردني بالأحزاب والعمل الحزبي بالتعاون مع الجامعات الرسمية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني، وإقامة أنشطة داخل الجامعات للأحزاب للتعريف ببرامجها وآليات الانتساب لها، وإبراز دور النواب الشباب، وتسليط الضوء على مشاركتهم في البرلمان وتفاعلهم مع أدوات الرقابة البرلمانية (الأسئلة والاستجوابات)، وتنظيم وتطوير العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالشباب والعمل السياسي والعام من خلال شراكات وبرامج تدريبية متخصصة.

وفي ما يتصل بالخطاب الديني والقيمي الموجه للشباب، أوصت اللجنة بتفعيل دور الأئمة والوعاظ والخطباء ورجال الدين المسيحي والكنائس في تعزيز قيم المواطنة والإنسانية وتقبل الآخر والوسطية والاعتدال وتعزيز قيم الانتماء ونبذ خطاب الكراهية والتصدي للفكر المتطرف.

وبشأن الحريات العامة التي تشكل الضمانة الأساسية للعمل السياسي، أوصت اللجنة لتعزيز الحريات العامة وحقوق الإنسان بمراجعة جميع التشريعات والسياسات والممارسات الناظمة للحريات العامة (كقانون الجرائم الإلكترونية، وقانون الاجتماعات العامة، وقانون العقوبات، وقانون ضمان حق الحصول على المعلومات، وقانون منع الجرائم)، وتعديلها بما يتناسب مع مبادئ الدستور الأردني وخاصة البند (١) من المادة (١٢٨) الذي ينص على أنه "لا يجوز أن تؤثر القوانين التي تصدر بموجب هذا الدستور لتنظيم الحقوق والحريات على جوهر هذه الحقوق أو تمس أساسياتها".

وتوقفت اللجنة في تقريرها عند الخطاب والمحتوى الإعلامي، فأوصت بتخصيص برامج للشباب في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، وصفحات خاصة بالشباب في الصحف الورقية والإعلام الإلكتروني، تناقش قضاياهم وتتناولها بمهنية، وكذلك تسليط الضوء إعلاميا على تجارب شبابية ناجحة في المجالات المختلفة. وفي مجال التمكين الاقتصادي للشباب، أوصت اللجنة بأن توجه مؤسسات الدولة والوزارات ذات الصلة، اهتمامها لمشاريع التخرج المتميزة لخريجي الجامعات، وتحديدا في التخصصات الهندسية التكنولوجية، وأن ترعى مشاريعهم الريادية وتوفر البيئة المناسبة لتطويرها وخلق فرص عمل وتعزيز ثقافة الإبداع والابتكار. كما أوصت بأن تنشئ وزارة

الاقتصاد الرقمي والريادة حاضنات ومسرعات أعمال في جميع المحافظات، وبإنشاء منصة للربط والتشبيك بين رائدي الأعمال ومؤسسات القطاعين العام والخاص، بهدف تنسيق الجهود والترويج للمشاريع الرائدة محلّيًا ودوليًا، وتعزيز دعم المشاريع الريادية من خلال إنشاء صندوق وطني لدعم الريادة، وذلك بالشراكة بين البنك المركزي ووزارة التخطيط، على أن تُعطى الأولوية للمشاريع الريادية التي تُعنى بالزراعة، والطاقة البديلة، والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء.

وفي مجال الثقافة والفن والرياضة والتمكين السياسي، وانطلاقًا من أن الثقافة والفنون (بخاصة المسرح) من أهم الوسائل التي يمكن توظيفها لرفع وعي الشباب بالقضايا السياسية وحفزهم على المشاركة في الحياة العامة بشكل عام وفي القضايا المجتمعية والسياسية على وجه التحديد، أوصت اللجنة بتفعيل العمل المسرحي في المدارس والجامعات وتضمينه محتوى سياسيّاً واجتماعيّاً، وإيلاء مديريات الثقافة في المحافظات اهتمامًا لمحور الثقافة السياسية، ووضع ذلك ضمن برامج قابلة للتطبيق والقياس، وإتاحة المراكز الثقافية التابعة لوزارة الثقافة والبلديات والمؤسسات العامة، للشباب.

المطلب الرابع: توصيات لتمكين المرأة سياسياً:

وضعت اللجنة مجموعة من التوصيات لتمكين المرأة، ضمن ثلاثة محاور: الآليات المؤسسية والإجرائية والسياسات العامة، والأطر التشريعية، والبيئة الاقتصادية، والبيئة الاجتماعية والأنماط الفكرية.

ومن التوصيات المتصلة بالآليات المؤسسية والإجرائية والسياسات العامة: وجود ضمانة دستورية لتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة وحمايتها من جميع أشكال التمييز، والإيعاز للحكومة ولديوان التشريع والرأي بالأخذ بمبدأ تأنيث النصوص التشريعية عند إعداد مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات، لما لذلك من أثر على تطوير الثقافة المجتمعية والحدّ من النظرة النمطية لأدوار كلٍّ من المرأة والرجل، وتعديل نظام المساهمة المالية في دعم الأحزاب السياسية بما يضمن للمرأة الوصول العادل إلى جميع موارد الحزب، وخاصة المالية منها، والإيعاز للّجنة الوزارية لتمكين المرأة بإجراء مراجعة لجميع التشريعات التي تتضمن تمييزًا ضد المرأة، والتي حدّدتها الاستراتيجية الوطنية للمرأة (٢٠٢٠-٢٠٢٥)، وتعديلها باتّباع نهج تشاركي يضمن

مشاركة فاعلة للجهات المعنية بالمرأة كافّةً، وتوفير إطار قانوني لقرار منح المزايا لأبناء الأردنيات من خلال تضمينه في قانون الإقامة وشؤون الأجانب.

كما أوصت اللجنة بتطوير أدلّة إجرائية حول التعديلات التشريعية وتطبيقاتها وتعميمها على جميع الجهات المعنية ومتابعة تنفيذها للحدّ من أيّ ممارسات تمييزية، وتطوير برامج تهدف لرفع الوعي المجتمعيّ بالتعديلات التشريعية والجهات المعنية بتنفيذها.

وأوصت اللجنة بتبنّي التعديلات المقترحة من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة والمنظمات المعنية بالمرأة على قانون العمل والمعروضة حاليًا على مجلس النواب، والإيعاز بإجراء مراجعة شاملة لجميع التشريعات الناظمة للحق في العمل (كقانون الضمان الاجتماعي، ونظام الخدمة المدنية، ونظام العمل المرن، والتعليمات المتعلقة بالحضانات وقوننة القطاعات غير المنظمة)، وتفعيل دور دائرة قاضي القضاة ومعهد القضاء الشرعي وغيرهما من المؤسسات الدينية، في مجال رفع الوعي المجتمعي بحقوق المرأة بشكل عام وحقوقها الاقتصادية بشكل خاص، والإيعاز بضمان تمثيل عادل للمرأة (لا يقل عن ٣٠%) في اللجان الحكومية المعنية بوضع خطط النمو والتعافي الاقتصادي ومتابعة تنفيذها وتقييم أثرها، وتعديل قوانين النقابات المهنية والعمالية وغرف الصناعة والتجارة وقوانين الشركات والبنوك لتنصّ على هذه النسبة كحدّ أدنى لضمان عدالة التمثيل.

كما أوصت اللجنة في هذا الجانب بإقرار إجراءات تحفيزية، كالإعفاءات الضريبية، لتشجيع توظيف المرأة في القطاع الخاص، وتوفير بيئة العمل الآمنة لها، بما في ذلك تجريم التحرُّش في مكان العمل، وتعزيز قدرات مفتشي وزارة العمل لضمان التزام أصحاب العمل بأحكام القانون، والإيعاز بإعمال المادة (٢٥) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ٢٠ لسنة (٢٠١٧).

وأوصت اللجنة في محور البيئة الاجتماعية والأنماط الفكرية، بتوفير رؤية شاملة ومتكاملة تساهم في استدراك الاختلالات المجتمعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الناتجة عنها، وهي رؤية تشترك في تنفيذها الجهاتُ القائمة على قطاعات محورية كالإعلام والتعليم والثقافة والحماية الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية وقادة الرأي العام.

وفي ما يتصل بالمنظومة التعليمية والتربوية أوصت اللجنة بضرورة السعي لتعزيز دور المركز الوطني لتطوير المناهج؛ لتشملَ المناهجُ الوطنية مفاهيمَ ومبادئ حقوق الإنسان عامة والمرأة والطفل وذوي الإعاقة بشكل خاص، وقيم العدالة والمساواة واحترام التعددية.

كما أوصت أن تتضمن السياسات التعليمية في المستويات المختلفة خططًا ونشاطات تهدف إلى تنمية مهارات الحوار والتفاوض وقبول الآخر والإبداع. فضلًا عن تعزيز روح القيادة لدى الشباب والشابات من خلال تضمين قصص نجاح لقياديين وقياديات في مجالات مختلفة.

وفيما يتصل بدور الإعلام في تعزيز تمكين المرأة، أوصت اللجنة بتبنّي خطط وسياسات إعلامية مراعية لقضايا المرأة تهدف إلى رفع الوعي المجتمعي وتغيير الصور النمطية وتعزيز وجود المرأة في الحياة العامة في الأردن كشريك أساسي في عملية صنع القرار، وتعزيز دور الإعلام في مجال إبراز دور المرأة وأهمية وجودها ووصولها إلى المراكز القيادية من خلال تسليط الضوء على قصص نجاح واقعية لنساء من جميع المحافظات وفي المجالات كافة.

وفيما يتصل بسياسات الحماية الاجتماعية، أوصت اللجنة بتوفير وإتاحة البيانات المتعلّقة بمعدلات الفقر في المجتمع لضمان التخطيط المستجيب، وتطوير السجلّات الوطنية والاعتراف بالمرأة المعيلة وإتاحة الفرصة لها للاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية، وتعزيز الشراكات بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والجهات الداعمة، في مجال تطوير وتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية الشاملة والعادلة، وإشراك المؤسسات المعنية بالأشخاص ذوي الاعاقة وصانعي السياسات بالقرارات والقضايا التي تخصهم، وإتاحة جميع البرامج الاجتماعية والثقافية والسياسية والصحية.

وأوصت اللجنة أيضًا بإعمال نص المادة (٢٩) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ٢٠ لسنة (٢٠١٧)، المتعلقة بتضمين استراتيجيات وخطط مكافحة الفقر ورعاية الأسرة والطفولة والمرأة والمسنّين والأحداث تدابيرَ تكفل شمولَها وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في محاورها وأنشطتها وبرامجها، كما أوصت بتجريم جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة.

المطلب الخامس: أساليب تفعيل دور المرأة السياسي في الأردن:

طرح المشاركون إشكالية ضعف التطور الفردي والتقدم السياسي عند المرأة النيابية، الأمر الذي يجعلها في مواجهة صعبة مع الموروث الثقافي السلبي تجاه عمل المرأة في الشأن العام، حيث يجد المشاركون أن على المرأة الفاعلة في المجال السياسي أن تعمل على بناء قدراتها في المجال الفكري والتقني الذي يساعدها على الانتقال إلى الجهد الجماعي الذي يساهم في إحداث التغيير المطلوب على المستويين السياسي والاجتماعي:

١- المرأة في ظل الانتخابات الداخلية وتشكيل القوائم:

أكدت أغلب النساء والشباب في الأردن على سلبية الانتخابات الداخلية غير الرسمية ودورها في إبعاد المرأة والشباب عن الحضور الفاعل في المشهد الانتخابي التنافسي في المناطق ذات الاتجاه القبلي، بحيث يساهم الموروث الشعبي للثقافة السياسية في تصدير قيادات بمعايير واتجاهات يتغلّب عليها دور وصفة الطابع الخدمي للنائب.

كما يتم استغلال المرأة بهدف جلب أصوات للقائمة، حيث أن قانون الانتخابات يجبر القوائم على تواجد سيدة واحدة على الأقل في كل قائمة، الأمر الذي تجده كثير من القوائم فرصة لاختيار مرشحات ذات صفات محددة، إما شكلية من حيث المظهر، وإما السيدة ذات الحضور الاجتماعي كالناشطات في العمل الخيري يجد الشباب والشابات ضعف ملحوظ في آليات وأدوات التواصل بين السيدات البرلمانيات والقواعد الانتخابية من جهة، وبين البرلمانياتً والعمل السياسي المجتمعي من جهة أخرى، وأن أحد أهم أسباب هذا الحضور المتواضع هو ضعف الممارسة السياسية للمراة خارج البرلمان، الأمر الذي يزيد من الصورة النمطية السلبية للمرأة وقدرتها على القيادة السياسية من قبل المجتمع [١٣].

٢- تحديات وفرص للمرأة في المنافسة على الانتخابات:

تُشير التقارير إلى وجود مجموعة من العوامل التي تشكل تحديات اجتماعية وثقافية واقتصادية لمستقبل المرأة في العمل السياسي عموماً، والوصول إلى منطقة صنع القرار بشكل خاص:

[١٣] - نور الدين، سعاد يوسف، (٢٠٠٦)، **المرأة العربية في البرلمان (التمكين الجنساني)**، دار النهضة العربية، بيروت.

أولاً: تثبت المرأة تفوقها في مجال التعليم الجيد ونسبة حصولها على التعليم العالي، بالمقابل يبلغ معدَّل بطالة الإناث (٢٨,٦%) خلال الربع الثاني من عام (٢٠٢٠)، مقابل (٢١,٥%) للذكور، بالتالي فإن تصميم وبناء برامج تستهدف التشغيل والحد من نسب البطالة؛ ستكون برامج ذات فاعلية في قواعد الانتخاب التي تنتمي إليها المرأة

ثانياً: التنمية السياسية للمرأة مطلب وجودي لمستقبل عملها السياسي تماماً كالرجال، الأمر الذي يتطلب منها المبادرة باستمرار للمشاركة في الفعاليات والبرامج المرتبطة بالنشاط الديمقراطي الذي يمنحها فرصة التواجد السياسي واكتساب المعرفة السياسية من خلال تبادل التجارب والخبرات المكتسبة والبحث عن المشتركات، وتطوير المهارات والأدوات المتاحة، بالتالي تكون الفرصة مواتية بشكل أكبر للتكتل السياسي أو ما يسمى "المناصرة السياسية".

ثالثاً: يشكّل ضعف التمكين الاقتصادي للمرأة عائقًا موازياً أمام تقدُّمها في التمكين السياسي، وفي اتجاه مقابل يشكل فرصة لتشكيل (جماعات ضغط نسوية)، في المجال السياسي، تهدف إلى تطوير السياسات باتجاه تمكين اقتصادي رافد للتمكين السياسي [١٤].

ولمواجهة تلك التحديّات طرحت بعض المفكرات في الأردن فكرة أطلقت عليها (تأنيث السياسة)، التي تُعرّف بأنها: "اتجاه يضخ دماء جديدة فيما يتعلَّق بصنع القرار من خلال المرأة، وهذا الاتجاه مرهون بوعي المرأة ومساندة الشباب". على اعتبار أن التغيير يبدأ بالمبادرة. ورفع مستوى قدرة النساء في التشريع والرقابة والمساءلة.

كما أشارت التقارير إلى وجود رسائل سلبية متكررة يتم توجيهها إلى الشباب من أجل تنفيرهم عن العمل السياسي، مع تركيزها على صورة المرأة النيابية الفاعلة التي تتعرض باستمرار إلى (العنف السياسي)، الأمر الذي يبعد الكثير من الفتيات عن المشهد السياسي، واستبعدت جدية الحكومات في تمكين المرأة اقتصادي حالة التشجيع الموسمي للمرأة للمشاركة في الانتخابات، وفي الوقت نفسه أكَّدت بأن الحكومات لاتثق بالمرأة ولا تعتمد على كفائتها في المناصب القيادية، ويتوجب على الدولة أن تبادر بتقديم نموذج في تولي السيدات القيادي للمناصب العليا لاسيما السياسية منه.

ويحتاج عمل المرأة في المجال السياسي إلى الانتقال من الفردانية إلى العمل الجماعي، بحيث تتشكَّل قوى سياسية تزاحم القوى التقليدية، وهذا العمل يبدأ من القاعدة الشعبية وصولاً للبرلمان

[١٤] - حسن، بركات حمزة، (٢٠٠٨)، **علم النفس السياسي**. ط١، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

الذي تجد فيه المرأة مشتركات سياسية مع بقية البرلمانيات من حيث المطالب والتطلعات، أو مع الشباب الذي يجد بالمقابل مشتركات سياسية مع المرأة في قضيا التجديد والتغيير السياسي، وتطوير التشريعات والممارسات للعمل السياسي الفاعل والمنتظم ومساحات المجتمع المدني المشتركة .يشكل التمكين الاقتصادي والموروث الاجتماعي تجاه المرأة معطلات في مسار الانتخابات بالنسبة للمرأة، ويمكن التغلُّب على ذلك من خلال الفعالية السياسية، التي تعمل على تحويل الموروث السلبي عن المرأة بالاتجاه الإيجابي من خلال فرض التغيير والإنجاز، وتطوير التشريعات المتعلقة بالمرأة بحيث تساهم بشكل فعلي على تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً بشكل بنيوي ومستدام.

وطالما عدت الأحزاب السياسية أساسية في تنظيم السلطة التشريعية، وبروز شخصيات سياسية وتسهيل المشاركة العامة من خلال طرق تسمح بإرساء إدارة الحكم الفعالة في المجتمع، فإنَّ الأحزاب السياسية تمارس في الأنظمة الديمقراطية، ومن أجل تحديد هذا الدور لا بد من دراسة مفهوم الأحزاب السياسية، ودور الشباب والمرأة في تفعيل تلك الأحزاب، من خلال بيان مفهوم هذه الأحزاب وتعريفها من جهة، وتوضيح وظائفها من جهة أخرى، فمفهوم مشاركة الشباب والمرأة في التنمية الحديثة، فهذا المفهوم له دور كبير في تحقيق التقدم، ونشر الوعي السياسي من أجل تحقيق أكثر فاعلية لمشاركة الشباب والنساء في المشاركة السياسية [١٥].

يستنتج الباحث أخيراً، أن المهمات المتعددة التي تحملها المرأة العربية الأردنية وتتحمَّلها حتى اليوم لاتثنيها عن متابعة مسيرتها الجادة، والتي تهدف من خلالها إلى إثبات جدارتها وكفاءتها في مختلف المجالات إذا ما أتيح لها ذلك، وتؤكد ثقتها بنفسها وتعمل على كسب ثقة الآخرين بها، مما قد يسهم في تشجيع مثيلاتها على متابعة المسيرة حتى يتمكنّ من الحصول على حقوقهن كاملة، من خلال تغيير الذهنية التقليدية وإقرار القوانين المساواتية لتحقيق العدالة والمساواة والتمكين الجنساني.

الحادي عشر: الاستنتاج:

في ضوء التصورات والقناعات الجديدة للدولة الأردنية، فإن المرحلة المقبلة ستشهد تطوراً لمشاركة الشباب والمرأة في البيئتين السياسية والتشريعية والعمل الحزبي، حيث يتمثل الهدف الوطني بتطوير المنظومة الحزبية والانتخابية، عبر وجود أحزاب برامجية قوية ومؤثرة ذات

[١٥] - جديد، فادي محمد. (٢٠٢١). دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ٣٧(٢)، س ٣٩٠.

توجهات وطنية قادرة على المشاركة الفاعلة والوصول إلى البرلمان والمشاركة في الحكومات، وهو ما يتطلب إلى تشارك واسع بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والجامعات، وغيرها.

ختاماً؛ قد تبشر عملية التحول السياسي هذه، بالعمل على تهيئة مناخات ومساحات أرحب للمشاركة المدنية والسياسية أمام الشباب والنساء. مع استمرار الجهود الهادفة لرفع الوعي بأهمية المشاركة السياسية والمدنية المبنية على ثقافة رصينة بكافة العوامل الأساسية مثل انتاج المعرفة والإلمام بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية، والاستثمار برأس المال البشري، خصوصاً إذا توفرت بيئة تشريعية ملائمة، هدفها الإصلاح الإداري والاقتصادي والسياسي، وتلبي طموحات الشعب والفعاليات الحزبية والمجتمع المدني، وتضمن، بالتالي، العبور لمرحلة جديدة قادمة أساسها مشاركة المرأة والشباب في صنع القرار.

الثاني عشر: أهم نتائج البحث وتوصياته:

كانت أهم نتائج البحث:

١٢-١- حازت النساء على ٢٧ مقعدا مسجلة زيادة قدرها ١٢ مقعدا بنسبة (٨٠%) مقارنة بمقاعدها في المجلس السابق.

١٢-٢- بلغت نسبة المقترعين من الشباب ما دون ٣٥ عاماً (٤٣,٥%) من إجمالي عدد المقترعين.

١٢-٣- بلغت نسبة المشاركة النسائية في عملية الاقتراع (٤٧,٨%).

١٢-٤-أن منظومة التحديث السياسي تعد فرصة حقيقية لإنضاج مسارات سيادة القانون على مستوى مؤسسات إنفاذ القانون والمؤسسات الرقابية وعلى مستوى المجتمع والأفراد أيضا، كما أن ترسيخ سيادة القانون يقف على رأس مبادئ إنضاج التحديث السياسي، فلا يمكن تصور ديمقراطية راشدة من دون سيادة القانون.

١٣-٥-حققت المرأة الأردنية مكتسبات سياسية وتشريعية من خلال قانوني الانتخاب والأحزاب اللذين جرى إقرارهما العام الماضي، وفقاً للتوجيهات تحديث منظومةالعمل السياسي، ما أحدث نقلة نوعية في مسار تحديث الحياة السياسية والحزبية والبرلمانية للدولة الأردنية، تضمن حضوراً نسائياً قوياً، كماً ونوعاً، في المشهد السياسي الأردني، وتمثلت أبرز المكتسبات التي حازت عليها

المرأة في مسار التحديث السياسي الأردني، بتخصيص مقعد واحد للمرأة على مسار(الكوتا) في كل دائرة انتخابية محلية بموجب قانون الانتخاب الجديد، والبالغ عددها ١٨ دائرة، في حين اشترط القانون في قوائم المترشحة للدائرة الانتخابية العامة، المخصص لها (٤١) مقعداً، ووجود امرأة واحدة على الأقل ضمن المترشحين الثلاثة الأوائل، وكذلك ضمن المترشحين الثلاثة التالين في القائمة المشكلة.

١٤-٥-أن قانون الانتخاب الجديد أعطى فرصة للمرأة للترشح تكون في مساري الكوتا، والتنافس الحر على مستوى الدوائر المحلية، بالإضافة إلى التنافس ضمن الدائرة الانتخابية العامة المخصصة للقوائم الحزبية،وستسهم الدائرة العامة في تعزيز الهوية الوطنية وتطوير سياقات اجتماعية وسياسية جمعية يلتف حولها الأردنيون والأردنيات من مختلف المناطق،كما ستوفر الدائرة العامة فرصة كبرة للأحزاب السياسية على التطور على أساس برامجي والانتقال بالحياة السياسية إلى مرحلة جديدةوهذا كله من فرص تعزيز حضور المراة والشباب .

١٤-٥-ضرورة زيادة حملات التوعية التي تستهدف الرجال والنساء للوصول لقناعات مشتركة حول انتخاب الأفضل بغض النظر عن الجنس، بالإضافة لتشجيع النساء لخوض الانتخابات من خلال مسار التنافس الحر على مستوى الدوائر، وألا ينحصر ترشحهن ضمن مسار الكوتا فقط.

في ضوء النتائج التِي توصل إليها البحث يوصي الباحث ما يلي:

أ- العمل على توعية المجتمع بأهمية مشاركة المرأة والشباب في صنع القرارات السياسية والانتخابات النيابية ومجالات التنمية المُستدامة المتعلقة بنشاطات المجتمع المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ب- إن الديمقراطية عملية تحول اجتماعي وثقافي في الأصل، تحتاج إلى تعلم وغرس ثقافي يتم بالممارسة ومن خلال مؤسسات التنشئة معا، وهذا الأمر يستدعي تهيئة المجتمع لتقبل مساهمة المرأة إلى جانب الرجل في عملية تطوير المجتمع وتحديثه، ونشر ثقافة المساواة بين الجنسين.

ت- العمل على رفع الكفاءة السياسية للمرأة وتطوير قدراتها ومهاراتها في المجالات كلّها.

ث- الاهتمام بالمرأة والحد من معاناتها من مظاهر الإقصاء والتهميش السياسي والدونية والفرص اللامتكافئة في الانتخابات النيابية.

ج- تنظيم برامج مكثفة لتوعية المرأة بحقوقها الشرعية وواجباتها تجاه نفسها وأسرتها ومجتمعها؛ وبرامج توعية سياسية للشباب من خلال المدارس والجامعات والجمعيات الخيرية ووسائل الاعلام المختلفة ...الخ.

قائمة المراجع

أ- المراجع العربية:

١. أحمد، رشاد محمد. (٢٠٠٨). بعض معوقات المشاركة السياسية لدى معلمي التعليم العام. *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية*، جامعة حلوان، مصر، المجلد (١٤)، العدد (١)، ص. ص: ٤٣- ١٠٦.

٢. الحسن، إحسان محمد. (٢٠٠٥). *علم الاجتماع السياسي*. ط١، عمان: دار وائل للطباعة والنشر.

٣. حسن، بركات حمزة. (٢٠٠٨). *علم النفس السياسي*. ط١، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

٤. خليفة، علاء الدين. (٢٠١٤). *اعتماد طلبة الجامعات الأردنية على المواقع الإلكترونية الإخبارية في التماس المعلومات نحو القضايا السياسية*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

٥. دويدار، عبد الفتاح. (٢٠٠٦). *المرجع في مناهج البحث في علم النفس وفنيات كتابة البحث العلمي*. ط٤، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

٦. سالم، رعد عبد الحافظ. (٢٠٠٠). *التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي*. ط١، عمان: دار وائل للطباعة والنشر.

٧. الصمادي، عيسى لافي. (٢٠٢٣). دور المؤسسات التعليمية في تمكين الشباب من المشاركة السياسية في ظل قانون أألحزاب الجديد. *مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية*، ٤(إصدار خاص)، ٢٨- ٤٥.

٨. عاشور، قياتي. (٢٠٢٣). الوعي السياسي لدى الشباب المصري "دراسة ميدانية على شرائح اجتماعية متباينة". *مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)*، ٣٢(٦٠)، ٣٣٦- ٤٣٢.

٩. عباس، زينب ليث. (٢٠٢٠). المشاركة السياسية للمرأة العراقية. مجلة الآداب، العراق.

١٠. عبد الخالق، خالد علي وآخرون. (٢٠٠٥). *المرأة العربية في المواجهة النضالية والمشاركة العامة*. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

١١. عبد ربه، صابر. (٢٠٠٢). *الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي*. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

١٢. عيد، محمد إبراهيم. (٢٠٠٥). *مدخل إلى علم النفس الاجتماعي*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

١٣. القضاة، أحمد؛ الجبور، عبد الله. (٢٠٢٠). *الشباب الأردني وجدل المشاركة السياسية في الانتخابات النيابية ٢٠٢٠*. عمان، الأردن.

١٤. كلثوم، هويدا؛ نورغو، سميرة. (٢٠٠٠). *معوقات تمكين المرأة العربية السورية وتقدمها*. ورقة عمل، دمشق، سورية.

١٥. منظمة العمل العربية. (٢٠٠٧). *تقرير عن نتائج أعمال الدورة السادسة للجنة شؤون عمل المرأة العربية*. عمان، ١٠-١٢ تموز.

١٦. نور الدين، سعاد يوسف. (٢٠٠٦). *المرأة العربية في البرلمان (التمكين الجنساني)*. دار النهضة العربية، بيروت.

١٧. هديوة، ندى سليم. (٢٠٠٧). *عوامل تمكين المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي "دراسة ميدانية عن مدينة اللاذقية"*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

١٨. جديد، فادي محمد. (٢٠٢١). دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية في الجمهورية العربية السورية، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، ٣٧(٢)، ٣٨٣- ٤٢٦.

ب- المراجع الأجنبية:

19. ESCWA, A. (2005). *strategy for mainstreaming gender at the economic and social commission for western.* Asia Beirut.

20. Marjiti, Sugata and S. Maiti, Dibyendu. (2004). *Globalization, Reform and the Informal Sector, Research Paper, this study was presented at*

the EGD-WIEDEAR conference on unlocking human potential. linking the informal and formal sectors in Helsinki, September.

21. UNDP. (2005). *arap human development report.*